قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٥٢٢٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين ومائتان وثلاثة وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٣٢٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين ومائتان وواحد وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الأول : الأجور بمبلغ ٦٧٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٢٠١٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٢٢٠١٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ١٩٥٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وتسعمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ١٨٧٧٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٣٢٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين ومائتان وواحد وسبعون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قـدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المـالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٩٥٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وتسعمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٨٩٤٠٠٠ جنيه .

(المـادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المـالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المـادة الثالثة)

لايجوز استخدام الوفورات فى اعتمادى رسم الدمغة النسبى وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لهما .

(المـادة الرابعة)

الانشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المـالية .

(المـادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٩

يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيه سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية

للسنة المالية ٨٩ / ١٩٩٠

(القيمة بالجنيه)

الاستخدامات	مشروع ١٩٩٠/٨٩ جنيه	ربط ١٩٨٩/٨٨ جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية		
باب(١) الأجور	٦٧٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠
باب(٢)النفقات الجاريةوالتحويلات الجارية	٢٦٠١٠٠٠	٣٢٧١٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية... ...	٣٢ ٢٠٠٠	٣٨٣١٠٠٠
(ب) استخدامات رأسمالية		
باب٣ ـ استخدامات استثمارية... ...	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
باب٤ ـ تحويلات رأسمالية	١٨٧٧٠٠٠	٤٠٠٠٠
جملة(ب) الاستخدامات الرأسمالية...	١٩٥٢٠٠٠	٩٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٥٢٢٣٠٠٠	٣٩٢١٠٠٠

الايرادات	ربط ١٩٩٠/٨٩ جنيه	تقديرات ١٩٨٩/٨٨ جنيه
(أ) الإيرادات الجارية		
باب (٢) إيرادات جارية وتحويلات جارية	٣٢٧١٠٠٠	٣٨٣١٠٠٠
جملة (أ) الإيرادات الجارية... ...	٣٢٧١٠٠٠	٣٨٣١٠٠٠
(ب) إيرادات رأسمالية		
باب(٣) إيرادات رأسمالية متنوعة...	٥٨٠٠٠	٤٠٠٠٠
باب(٤) قروض وتسهيلات ائتمانية	١٨٩٤٠٠٠	٥٠٠٠٠
جملة (ب) الإيرادات الرأسمالية ...	١٩٥٢٠٠٠	٩٠٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٥٣٢٣٠٠٠	٣٩٢١٠٠٠